ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مبرمان وآراؤه النحوية من خلال كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي

Mabrman and His Grammatical Views through Al-Suyuti's Hamaʿ al-Hawamiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ

د. منيرة بنت عمر باعبَّاد

أستاذ النحو والصرف المساعد

جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية

Dr. Munirah bint Omar Baʿabbad

Assistant Professor of Grammar and Morphology

King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia

تاريخ استلام البحث: 1 / 6 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 18 / 8 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

هذا البحث المعنون بـ"**مبرمان وآراؤه النحوية من خلال كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي** تناول شخصية نحوية من علماء القرن الرابع الهجري، وهو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل المعروف بمبرمان، تناول البحث هذه الشخصية في مبحثين، المبحث الأول عُرضت فيه ترجمة وافية لهذه الشخصية، والمبحث الثاني نوقشت فيه ستة آراء نحوية وصوتية نسبها السيوطي لهذه الشخصية في كتابه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، وقد خلص البحث إلى نتائج منها: أن مبرمان أحد العلماء البارزين في عصره، وآراؤه التي نوقشت في هذا البحث فيها الراجح والمرجوح.

الكلمات المفتاحية: مبرمان، همع الهوامع، مسائل نحوية.

Abstract

This study, entitled "**Mabrman and His Grammatical Views through Al-Suyuti's Hamaʿ al-Hawamiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ**", addresses a grammarian from the fourth century AH: Abu Bakr Muhammad ibn ʿAli ibn Ismaʿil, known as Mabrman. The research is divided into two sections: the first presents a comprehensive biographical account of this figure, while the second discusses six grammatical and phonological opinions attributed to him by Al-Suyuti in Hamaʿ al-Hawamiʿ fī Sharḥ Jamʿ al-Jawāmiʿ. The study concludes with several findings, most notably that Mabrman was among the distinguished scholars of his era, and that his views—as examined in this research—range between the preponderant and the less substantiated.

Keywords: Mabrman, Hamaʿ al-Hawamiʿ, grammatical issues.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

الحمد لله كثيرا، والصلاة والسلام على المبعوث بشيرا ونذيرا. وبعد،

فقد عظمت دوحة النحو العربي وسمقت فروعها بعلماء أجلاء حفظوا لغتها وقعَّدوا قواعدها، فأينعت الأوراق بآرائهم، وها نحن نتفيأ ظلالها.

ومن النحويين من كُتب لاسْمِه الذيوع، ولِكُتُبِه البقاء، ولآرائه التأييد والانتشار. ومنهم من لم يحظَ بذلك، ومن هؤلاء "مبرمان" المتوفَّى في النصف الأول من القرن الرابع الهجري.

وهذا البحث يتناول دراسة حياة هذا العالم، وآرائه النحوية الموجودة في كتاب "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" للسيوطي.

وقد ذكر له السيوطي خمس مسائل نحوية، ومسألة صوتية تناولها البحث جميعا بالدراسة، مؤيدا لها حينا، ومخالفا لها أخرى.

وبدافع الرغبة في التعريف بعالم مغمور، ومحاولة الوقوف على بعض آرائه كان هذا البحث.

وقد اتبع البحث المنهج الوصفي المتمثل في تتبع آراء مبرمان النحوية في كتاب "الهمع" وعرضها مرتبة حسب ورودها في الكتاب، ثم دراستها دراسة نحوية، ومقارنتها بآراء النحويين، مع اختيار ما يُترجح صوابه.

المبحث الأول: ترجمة مبرمان

نسبه ومولده[1]:

هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر العسكري الأزمي المعروف بمبرمان النحوي، من عسكر مُكْرَم[2]، ولد بطريق رامهرمز، بمكان بين سوق الأهواز ورامهرمز يسمَّى أزَم، ونزل البصرة. وقد أغفلت المصادر التي رجعت إليها سنة ولادته.

[1] ينظر: إنباه الرواة 189/3، ومعجم الأدباء 673/6، والعبر في خبر من غبر 28/2، والوافي بالوفيات 81/4، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 273/6، وتوضيح المشتبه 175/1

[2] "عسكر مكرم" بلد بنواحي خوزستان، منسوب إلى مكرم بن معزاء من بني عامر بن صعصعة، معجم البلدان 123/4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

و"مبرمان" لقب أطلقه عليه المبرد لكثرة ملازمته له وسؤاله إياه، ولعله من "الإبْرام" بمعنى الإحكام، فيكون قد استحقَّ هذا اللقب لإحكامه ما عند المبرد من العلم بسبب كثرة ملازمته وسؤاله، أو لعله يكون من قولهم "أبرم فلانٌ فلانا": إذا أضجره وأمله[1]، فيكون المبرد أطلقه عليه لمَّا ضجر من طول ملازمته وكثرة أسئلته، والظاهر أن المعنى الثاني هو الأقرب؛ لأن الأكثر في صيغة "مَفْعَلان" أن تأتيَ في الذمِّ نحو "مَلْأَمان"[2]، وربما يؤيِّد هذا أيضا ما نُقل عنه من سوء خلقه، كما سيأتي.

شيوخه:

أخذ مبرمان النحو عن أبرز علماء عصره، وأهمهم:

1- يونس بن عبد الأعلى بن موسى بن ميسرة الصدفي المصري، أحد أصحاب الشافعي المكثرين من الرواية والملازمة له. كان كثير الورع متين الديانة، أخذ القراءة عرضا عن ورش وغيره، وسمع سفيان ابن عيينة وعبد الله بن وهب المصري وغيرهما، وروى القراءة عنه محمد بن جرير الطبري، ومبرمان، وغيرها، توفي سنة أربع وستين ومائتين[3].

2- محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني، وله من التصانيف معاني القرآن، والكامل، والمقتضب، والمقصور والممدود وشرح شواهد سيبويه وغير ذلك. توفي سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد ودفن بمقابر الكوفة[4].

3- إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، كان من أهل الفضل والدين، وكان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد وسأله أن يبالغ في تعليمه على أن يعطيه كل يوم درهما مادام حيًّا فقبل، وطلبه عبيد الله بن سليمان مؤدبا لابنه القاسم، فلما ولي القاسم الوزارة أكرم الزجاج وصيره نديما له. وله من التصانيف: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، وفعلت وأفعلت، وشرح أبيات سيبويه، وغير ذلك، مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، وآخر ما سمع منه: اللهم احشرني على مذهب أحمد بن حنبل[5].

---

[1] اللسان (برم)

[2] وقد تأتي في المدح بقلة نحو (مكرمان)، وينظر معاني صيغة "مفعلان": شرح جمل الزجاجي، لابن خروف 732/2، وشرح الأشموني 45/3

[3] الوافي بالوفيات 29/ 182-183، وتوضيح المشتبه 1/ 175

[4] بغية الوعاة 269/1-271

[5] بغية الوعاة 411/1-413

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تلاميذه:

لم يُذكر لِمَبرمان تلاميذ كُثُر، ولعلَّ السبب يعود إلى سوء خلقه، وضَنِّه بالأخذ عنه، ومن أبرز من أخذ عنه[1]:

1- عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم بن أبي علي البصري الجُبَّائي نسبة إلى قرية من قرى البصرة، هو وأبوه من رؤوس المعتزلة، وكُتُب الكلام مشحونة بمذاهبهما. قال ابن درستويه: اجتمعت مع أبي هاشم فألقى عليَّ ثمانين مسألة من غريب النحو ماكنت أحفظ لها جوابا. وكان يصرِّح بخلق القرآن، اختلف إلى مبرمان ولازمه واحتمله إلى أن حصَّل ما أراد. وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة[2].

2- الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، إمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة، أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد واللغة على ابن دريد، وقرأ عليه النحو، وأخذ هو النحو عن ابن السراج ومبرمان وأخذا عنه القرآن والحساب. ولد بسيراف قبل السبعين ومائتين، وله من التصانيف: شرح كتاب سيبويه وهو أفضل شروح الكتاب، وكتاب ألفات القطع والوصل، والوقف والابتداء، وأخبار النحويين البصريين، وغيرها، وتوفي في بغداد سنة ثمان وستين وثلاثمائة[3].

3- الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو علي الفارسي، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وطوَّف بلاد الشام، وبرع من طلبته جماعة كابن جني وعلي بن عيسى الربعي، وتقدم عند عضد الدولة وله صنَّف "الإيضاح في النحو" و"التكملة في التصريف"، ومن تصانيفه: الحجة، والتذكرة، والمسائل الحلبية، والبغدادية، والبصرية، والشيرازية، وغيرها. توفي ببغداد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة[4].

---

[1] ينظر: إنباه الرواة 189/3، ومعجم الأدباء 673/6، والوافي بالوفيات 81/4، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 273/6

[2] الوافي بالوفيات 263/18-264

[3] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 65، وبغية الوعاة 507/1

[4] بغية الوعاة 496/1

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مكانته العلمية[1]:

كان مبرمان إماما في النحو قيّما به، من كبار علماء العربية من أهل بغداد، ولكنه كان ضنينًا بالأخذ عنه، لا يُقرئ كتاب سيبويه إلا بمائة دينار، ولعل هذا كان سببا في قلة تلامذته إلى جانب ما نقل عنه من سوء خلقه.

ويروى أن أبا هاشم الجُبَّائي قصده ليقرأ عليه، فقال له: قد عرفتَ الرسم؟ قال: نعم، ولكن أسألك النَّظِرة، وأحمل لك شيئا يساوي أضعاف القَدْر الذي تلتمسه، فتدعه عندك إلى أن يجيئني مال لي ببغداد، فأحمل إليك ما تريد وأسترجع ما عندك، فتمنَّع قليلا ثم أجابه، فجاء أبو هاشم إلى زِنفِليجة[2]حسنة مغشاة بالأدم محلاة، فملأها حجارة وقفلها وختمها، وحملها في منديل حتى وضعها بين يديه، فلما رأى منظرها وثقلها لم يشك في حقيقة ما ذكره، فوضعها عنده، وأخذ عليه، فما مضت مدة حتى ختم الكتاب، فقال له: احمل مالِيَ قِبَلَك، فقال: أنفذْ معي غلامك حتى أدفع إليه، فأنفذه معه، فجاء إلى منزله وكتب إليه رقعة فيها: قد تعذَّر على حضور المال، وأرهقني السفر، وقد أبحتك التصرف في الزِّنفليجة، وهذا خطِّي حجة بذلك. وخرج أبو هاشم لوقته إلى البصرة ومنها إلى بغداد، فلما وقف مبرمان على الرقعة استدعى بالزِّنفليجة، فإذا فيها حجارة، فقال: سخر منا أبو هاشم، لا حيَّاه الله، واحتال عليَّ مالم يتم لغيره قط.

أخلاقه[3]:

كان مبرمان – مع علمه – ساقط المروءة سخيفا، إذا أراد أن يمضي إلى بُعْدٍ طرح نفسه في طبقِ حَمَّال وشدَّه بحبل، وربما كان معه نبق أو غيره، فيأكل ويرمي الناس بالنوى يتعمد رؤوسهم.

ولبعضهم يهجوه:

---

[1] ينظر: معجم الأدباء 6/ 673–674، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 273/6

[2] الزِّنفِليجة: الكِنْف (اللسان: زنفلج)، والكِنْف: الوعاء الذي يَكْنُفُ ما جُعِل فيه، أي يحفظه (اللسان: كنف).

[3] ينظر: إنباه الرواة 189/3، والعبر في خبر من غبر 28/2، والوافي بالوفيات 81/4، وبغية الوعاة 174/1، ومعجم الأدباء 673/6

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

صداعٌ من كلامك يعترينا وما فيه لِمُسْتَمِعٍ بَيَانُ

مكابرةٌ ومخـــــــرفة وبهت لقد أبرمتـنا يا مبرمانُ

مؤلفاته:

تذكر كتب التراجم مؤلفات لمبرمان، إلا أنها فقدت، ومن أهم هذه المؤلفات:

1- شرح كتاب سيبويه، ولم يتمه[1]. قال الفيروزآبادي عن سيبويه: "وشرح علماء العربية كتابه، فشرحه من المشارقة ابن السراج في سبعة أسفار، ومبرمان في عشرة ..."[2].

2- شرح شواهد سيبويه[3].

3- شرح كتاب الأخفش[4]، ويبدو أنه كتاب الأوسط في النحو للأخفش[5]، وهذا الكتاب عاد فيه الأخفش إلى موافقة سيبويه في عدد من الآراء التي كان قد خالفه فيها من قبل[6].

4- النحو المجموع على العلل[7].

5- علل النحو[8]، ويبدو أنه وسابقه كتاب واحد.

6- التلقين في النحو[9].

[1] إنباه الرواة 190/3، ومعجم الأدباء 674/6، والعبر في خبر من عبر 28/2، والوافي بالوفيات 81/4، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 6/ 273

[2] البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 65

[3] إنباه الرواة 190/3، ومعجم الأدباء 6/ 674، والوافي بالوفيات 81/4، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 273/6

[4] معجم الأدباء 674/6، وبغية الوعاة 174/1

[5] جاء في الهمع 26/1: "وفي شرح أوسط الأخفش لمبرمان ...".

[6] منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية 158-159

[7] إنباء الرواة 190/3، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 273/6

[8] الوافي بالوفيات 81/4، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 65

[9] معجم الأدباء 672/6، والوافي بالوفيات 81/4، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 272/6

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7- المجاري[1]، ووصف بأنه لطيف[2].

8- صفة شكر المنعم[3].

9- العيون[4].

وفاته:

توفي بالأهواز[5]، واختلف في تحديد سنة وفاته، فذكر بعضهم أنه مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة[6]، وقيل سنة سبع وعشرين وثلاثمائة[7]، وقيل سنة ست وعشرين وثلاثمائة[8].

المبحث الثاني: آراؤه النحوية

ذكر السيوطي مبرمانَ في كتابه "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع" في ستة مواضع، نقل في كل منها رأيا أو نصًّا لمبرمان، وسأذكر هذه المواضع مرتبة بحسب ورودها في كتاب الهمع.

1- الفعل أو الحرف إن قصد لفظه صار اسما

ذكر السيوطي أن من علامات الاسم الإسناد إليه، وسواء الإسناد المعنويّ واللفظيّ، ثم قال: "وفي شرح أوسط الأخفش لمبرمان: إذا قلت: (هل حرف استفهام)، فإنما جئت باسم الحرف، ولم تأت به على موضعه"[9].

---

[1] معجم الأدباء 671/6، وبغية الوعاة 174/1

[2] إنباه الرواة 190/3، والوافي بالوفيات 81/4

[3] إنباه الرواة 190/3، ومعجم الأدباء 674/6، والوافي بالوفيات 81/4، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 273/6

[4] إنباء الرواة 190/3، والوافي بالوفيات 81/4، وبغية الوعاة 174/1، والأعلام 273/6

[5] إنباه الرواة 189/3

[6] معجم الأدباء 6/ 674، وبغية الوعاة 175/1، والأعلام 273/6

[7] العبر في خبر من غبر 28/2، وتوضيح المشتبه 175/1

[8] إنباه الرواة 189/3، والوافي بالوفيات 81/4، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة 65

[9] الهمع 26/1

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أراد أن من قال (هل حرف استفهام) لم يأت بـ(هل) هنا على أنها حرف استفهام، ولم يرد معناها وهو الاستفهام في الجملة، فلم يُؤْتَ بـ(هل) على موضعه، وإنما أريد به اللفظ، أي أن هذه اللفظة تعد من حروف الاستفهام، وهي بهذا الاعتبار تعد اسما لا حرفا.

وهذا الرأي لم يتفرد به مبرمان ولم أجد له مخالفا؛ فمعلوم أن الكلمة إذا قبلت علامات الأسماء صارت اسما، ومن أنفع العلامات الدالة على اسمية الكلمة الإسناد إليها[1]، فلا يسند إلا إلى الاسم[2]، لكن مرة يراد من الاسم المسند إليه معناه، وهذا هو الأكثر، نحو "زيدٌ قائمٌ" و "نجحَ زيدٌ" فـ(زيدٌ) اسم في المكانين لإسناد القيام إليه في الأول، والنجاح إليه في الثاني، وقد أريد به معناه (مسمَّاه). ومرَّةً يراد منه لفظه، نحو: "كان فعل ناسخ"، و"في حرف جر"، و"هل حرف استفهام" فكلٌّ من (كان) و (في) و (هل) اسم لأنه أسند إليه خبر[3].

ومن ذلك قول رؤبة بن العجاج

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[4]

فـ(ليت) الثانية اسم لوقوعها مسندًا إليها.

والمشهور تسمية هذا النوع من الإسناد "الإسناد اللفظي"، لأن المحكوم عليه فيها لفظ[5]. وقد صرَّح ابن مالك في الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه فقال:

وإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَا فَابْنِ أو اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا اسْمَا[6]

---

[1] شرح قطر الندى 33، والهمع 26/1

[2] شرح الأشموني 34/1، وينظر شرح المفصل 24/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 286-288

[3] حاشية الصبان 55 بتصرف.

[4] البيت من الرجز وجاء بلا عزو في أسرار العربية 87، وشرح التسهيل 131/2، وأوضح المسالك 138/2، وشرح ابن عقيل 457/1

[5] حاشية الصبان 56، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك 288-286، والتصريح على التوضيح 39

[6] شرح الكافية الشافية 1716/4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وليس الإسناد فقط هو الذي تقبله مثل هذه الكلمات، بل هناك علامات أخرى للأسماء: كالتنوين والجر وحرف التعريف والإضافة والإضمار[1].

كقوله:

أُلَامُ عَلَى لَوٍّ وَإِنْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُه[2]

ف (لو) قصد لفظها في الموضعين فصارت اسما، ولو لم تكن كذلك لما صحَّ قبولها التنوين والجر.

وكقوله صلى الله عليه وسلم: "وإيَّاكَ واللَّو، فإنَّ اللَّو تفتحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ"[3]، فقبولها أداة التعريف ودخول (إنَّ) عليها دليل على اسميتها، كما أنَّ عَوْدَ الضمير المستتر في (تفتح) إليها دليلٌ على ذلك أيضا، لأن الضمائر لا تعود إلا على الأسماء.

وكقول لبيد بن ربيعة:

وَبَنُو الرَّيَّانِ لا يَأْتُونَ (لا) وَعَلَى أَلْسُنِهِمْ خَفَّتْ (نَعَمْ)[4]

فعامل حرفي الجواب معاملة الأسماء، وجعل الأول مفعولا به والآخر فاعلا.

كل هذا يدل على أن الفعل والحرف إذا قصد لفظه صار اسما[5].

وخلاصة القول، فإن هذا الحكم كما قلت لم يتفرد به مبرمان، بل لم أجد من يخالفه من النحويين.

---

[1] ينظر: الأصول في النحو 37/1، وأسرار العربية 38

[2] البيت من الطويل، وجاء بلا عزو في الكتاب 262/3، وشرح المفصل 31/6، والهمع 25/1

[3] قطعة من حديث رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "المؤمن القوي خير أو أفضل وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير، احرص على ما ينفعك ولا تعجز، فإن غلبك أمر فقل: قدر الله وما شاء صنع، وإياك واللَّو فإنَّ اللَّو تفتح عمل الشيطان" رواه ابن ماجة، سنن ابن ماجه 2/ 1395

[4] ذيل ديوان لبيد 229، والحماسة البصرية 168/1

[5] ينظر المغني 314/1

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- مَنْعُ وقوع الماضي خبرا لـ(لعل)

ذكر السيوطي أن مبرمان منع مجيء خبر (لعلَّ) فعلا ماضيا، قال: "وَمنع مبرمان وُقُوع الْمَاضِي خبرا لـ(لَعَلَّ) فَلَا يُقَال: لَعَلَّ زيدًا قَامَ"[1]، وتابع مبرمانَ في هذا المنع: الحريري[2]، وابنُ جمعة الموصلي كما يظهر من كلامه[3].

وقد أورد الحريري ما يصلح أن يكون علة لهذا المنع؛ وذلك أن معنى (لعلَّ) التوقع لمرجوٍّ أو لمخوف[4]، والتوقع إنما يكون لما يتجدَّد ويتولد، لا لما انقضى وتصرَّم، فإذا جاء خبر (لعلَّ) فعلا ماضيا أفضى إلى الإخبار عما قُضي الأمر فيه، واستحال معنى التوقع له، وكان في الكلام ما ينبئ عن التناقض، ولذا منع دخول (لعلَّ) على الماضي[5].

ولم يرد في القرآن خبر (لعلَّ) فعلا ماضيا، لكن وروده في شواهد أخرى يدل على جواز المسألة؛ ولذا ردَّ النحويون ما ذهب إليه مبرمان ومن تابعه، وجوزوا مجيء خبر (لعلَّ) فعلا ماضيا.

ومما جاء من الشواهد على جواز ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "وما يدريك لعلَّ الله اطَّلع على أهل بدر، فقال: اعْمَلُوا ما شِئْتم فقد غَفَرْتُ لكم"[6]، فقد جاء الخبر (اطَّلع) ماضيا. وقوله صلى الله عليه وسلم: "لعلنا أعجلناك"[7]، فجاء الخبر (أعجل) ماضيا.

---

[1] الهمع 433/1، ونسب أبو حيان ذلك إلى مبرمان أيضا، ينظر الارتشاف 1241/3

[2] نسب ابن هشام المنع إلى الحريري، ينظر المغني 548/1

[3] شرحه الكافية 659/2.

[4] ذهب البصريون إلى أن (لعل) تكون للترجي في المحبوب، نحو "لعل الله يرحمنا" أو الإشفاق في المكروه، نحو "لعل العدو يقدم" وزاد الكوفيون أنها تكون أيضا للتعليل أو الاستفهام أو الشك. ينظر الكتاب 148/2، والجنى الداني 749

[5] درة الغواص بتصرف 37-38، وقد ألمح أبو حيان إلى هذه العلة في الارتشاف، قال: "والترجي والتمني من باب الإنشاء فيشكل تعليقهما بالماضي"، ثم أورد شواهد على مجيء الماضي خبرا لليت ولعل، الارتشاف 3/ 1241

[6] صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب فضل من شهد بدرا، وصحيح مسلم كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل حاطب بن أبي بلتعة وأهل بدر رضي الله عنهم، حديث رقم (161)

[7] جزء من حديث رواه أبو سعيد الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى رجل من الأنصار فجاء ورأسه يقطر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم "لعلنا أعجلناك"، فقال: نعم، فقال رسول الله عليه وسلم: "إذا أعجلت أو

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقول امرئ القيس:

وَبُدِّلْتُ قرْحًا داميًا بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا[1]

فجاء خبر (لعل) فعلا ماضيا، وهو (تحوَّل).

وقول الفرزدق:

لَعَلَّكَ فِي حَدْرَاءَ لُمْتَ عَلَى الَّذِي تَخَيَّرَتِ المِعْزَى عَلَى كُلِّ حَالِبِ[2]

فجاء خبر (لعل) فعلا ماضيا، وهو (لام).

وقول جرير:

لَعَلَّكَ يَا عُبَيْدُ حَسِبْتَ حَرْبِي تَقَلُّدَكَ الأَصِرَّةَ والعِلَابا[3]

فجاء خبر (لعل) فعلا ماضيا، وهو (حسب).

وقوله أيضا:

لَعَلَّ بَنِي شِعْرَةَ عابَ عَبْسًا وَذُبْيانَ الحِمَالةِ والطِّعَانِ[4]

قحطت فعليك الوضوء" رواه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين حديث رقم (180)

[1] ورد البيت بهذا اللفظ بلا عزو في الارتشاف 1164/3، والمغنى 553/1

وفي رواية الديوان: (وبدِّلت قرحا داميا بعد صحة فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا)

وبهذا اللفظ ورد منسوبا إلى امرئ القيس في شرح التسهيل 347/1، وشرح الأشموني 224/1. وعلى هذا اللفظ لا شاهد في البيت.

[2] البيت في ديوانه ص 90، وجاء في الارتشاف بلا عزو 1241/3

[3] الأصرَّة: جمع صرَار: وهو خيط يُشدُّ فوق ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها (اللسان: صرر)، والعلاب: جمع عُلبة: وهي قدح يحلب فيه (اللسان: علب)، والبيت في ديوان جرير 2/ 822

[4] الحِمَالة: علاقة الشيف (اللسان: حمل) والبيت في ديوان جرير 2/ 591

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فجاء خبر (لعل) فعلا ماضيا، وهو (عاب).

وقول الشاعر:

لَعَلَّكَ وَالموْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لَكَ في تِلْكَ القَلُوصِ بَدَاءُ[1]

فجاء خبر (لعل) فعلا ماضيا، وهو (بدا).

وقول أبي الأسود الدؤليّ:

لعلَّ أخي لمَّا رَأَى حُسْنَ شِيمَتِي وَلِينِي إِلَيْهِ ظَنَّ أَنِّي أُوَارِبُهْ[2]

فجاء خبر (لعل) فعلا ماضيا، وهو (ظنَّ).

وقول ذي الرمة:

لعلَّ دِيارًا بينَ وَعْسَاءَ مشرفٍ وبينَ قسا كانتْ من الحيِّ منشدا[3]

فجاء خبر (لعل) فعلا ماضيا، وهو (كان).

وقول حسَّان بن ثابت:

فَرَّ وَأَلْقَى لَنَا رُمْحَهُ لَعَلَّكَ عِكْرِمَ لَمْ تَفْعَلِ[4]

وهذا وإن كان الخبر فيه فعلا مضارعا إلا أنه منفي بـ (لم) فصار معناه معنى الماضي وكأنه قال: لَعَلَّكَ عكرم ما فعلت.

---

[1] القلوص: الناقة الفتية، وورد البيت بلا عزو في الأمالي 334، وشرح الكافية للرضي 189/4، والارتشاف 1616/3، والمغنى 62/2، والهمع 254/2، وخزانة الأدب 216/9، ونسبه ابن منظور إلى الشماخ (اللسان: بدا).

[2] أواربه: أي أخادعه (المعجم الوسيط: ورب)، والبيت في ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة السكري 150

[3] الوعساء: السهل اللين من الرمل (اللسان: وعس)، وقسا: موضع (اللسان: قسا)، والبيت في ديوان ذي الرُّمة، شرح التبريزي ص 587

[4] البداية والنهاية 489/4، وتهذيب سيرة ابن هشام، لعبد السلام هارون 220

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأنشد سيبويه:

أَعِدْ نَظَرًا يا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الحِمَارَ المقَيَّدَا[1]

"فإن اعترض بأن (لعل) هنا مكفوفة ب (ما) فالجواب أن شبهة المانع أن (لعل) للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها، أو معمولا لما في حيزها"[2].

ومما يعلِّل أيضا جواز وقوع الفعل الماضي خبرا لـ(لعلَّ) ما ذكره بعض النحويين من ورود عبارات لا يحسن فيها إلا وقوعه ماضيا، ومن ذلك قولهم: "أريد أن أمضي إلى فلان لعله خلا بنفسه"، وتقول في الخبر يرد عليك: "لعلي سمعت هذا"، وتقول: "صفحت عن فلان"، فيقال: "لعله خَدَمَكَ، ولا يحسن يخدمك"[3].

كما يدل على جواز المسألة وقوع ذلك في خبر ليت، وهي بمنزلة لعل، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نَسْيًا مَنْسِيًّا﴾[4] وقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾[5].

وذكر الدكتور هزاع المرشد علة أخرى لجواز المسألة "وهو أن لعل وإن كان معناها الترجي والتوقع، فإن مخرج الكلام بها مخرج المشكوك فيه[6] والمظنون، والشك والظن يكونان فيما مضى وفيما يستقبل"[7].

وخلاصة القول، فإن ما ذهب إليه مبرمان من منع مجيء خبر (لعلَّ) فعلا ماضيا مرجوح؛ لمجيء الخبر ماضيا في شواهد كثيرة.

---

[1] البيت من الطويل، ديوان الفرزدق 161، ورواية الديوان: * أعد نظرًا يا عبد فيس فربَّما*، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت. وورد بلفظ (لعلَّما) بلا عزو في: رصف المباني 319، وشرح شذور الذهب 262، والمغني 550/1، وشرح قطر الندى 174، وشرح الأشموني 312/1

[2] المغني 553/1

[3] الارتشاف 1241/3

[4] سورة مريم، الآية 23

[5] سورة النبأ، الآية 40

[6] شرح المفصل 85/8-86

[7] مبرمان: حياته وجهوده النحوية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 97 ص 181

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- حذف لا التبرئة:

ذكر السيوطي أن مبرمان جوَّز حذف (لا) التبرئة، قال: " وَجوَّز مبرمان حذف (لا)"[1].

ولم يفصِّل السيوطي القول في ذلك، ولم يضرب عليه أمثلة، ولم يذكر إن كان هذا التجويز على إطلاقه عنده أم أنه أجازه على قلة. والظاهر أن المراد بذلك حذف (لا) التبرئة مع بقاء عملها، وهذا الرأي قد سبقه إليه الأخفش، فقد حكى أن من العرب من يسقط التنوين من المعطوف على اسم لا النافية للجنس، فيقول "لا رجلَ وامرأةَ" على نية (لا)[2].

قال أبو حيان: "حكى أبو الحسن أن من العرب من يُسقط التنوين من المعطوف، فيقول: (لا رجلَ وامرأةَ)، وذلك على نية (لا)، وكأنه قال: ولا امرأةَ، فحذف (لا) لدلالة ما قبلها عليها، وأبقى الحكم على ما كان عليه"[3].

وقد حكم النحويون على ما أورده الأخفش بالشذوذ[4]، وقال أبو حيان: "وهي لغة ضعيفة"[5]، وقال المرادي: "وهو قليل"[6].

والذي عليه النحويون أنه إذا عطف على اسم (لا) النافية للجنس ولم تتكرر (لا) نحو "لا رجلَ و امرأة في الدار" وجب فتح الأول بإعمال (لا) عمل (إنَّ)، وبناؤه على الفتح؛ لتركبه مع (لا)، ويجوز في الثاني

---

[1] الهمع 470/1، ولم أعثر فيما رجعت إليه من المصادر على من نسب هذا الرأي لمبرمان، ولا أنه تابع فيه غيره غير السيوطي.

[2] ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 68/2، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك 138، والارتشاف 1311/3، وتوضيح المقاصد والمسالك 548/1، ومغنى اللبيب 414/2، والتصريح على التوضيح 243/1، وحاشية الصبان 20/2

[3] التذييل والتكميل 5/ 297

[4] كابن الناظم في شرح الألفية 138، وابن هشام في أوضح المسالك 22/2-23، والأشموني في شرح الألفية 341/1، والسيوطي في شرح الألفية 179-180

[5] أبو حيان، الارتشاف 1311/3

[6] توضيح المقاصد والمسالك 548/1-549

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النصب عطفا على محل اسم (لا) فإن محله النصب، أو الرفع عطفا على معنى الابتداء[1]، ويمتنع البناء على الفتح لعدم تكرار (لا)، ولاستحالة التركيب مع الاسم الأول بسبب حرف العطف[2].

قال السيرافي: "وإذا عطف على اسم (لا) المبني معها فليس في المعطوف غير التنوين؛ لبطلان بنائه مع شيء يسقط التنوين منه، كقولك: لا رجلَ وامرأةً، ولا أبَ وابنًا"[3].

فسبب منع فتح المعطوف عند النحويين أنه لا يجوز أن يتركب مع الاسم الأول كما جاز في الصفة أن تتركب مع الاسم في نحو (لا رجلَ ظريفَ عندنا)، وإنما لم يجز التركب في العطف للفصل بحرف العطف.

لكن الأخفش وبعده مبرمان لا يقولان بأن الاسم الثاني قد تركب مع الأول، بل على أن التقدير: (لا رجلَ ولا امرأةَ)، فتركب الاسم الثاني مع (لا) الثانية، ثم حذفت (لا) ونويت، "واستصحب مع نيتها ما كان مع اللفظ بها"[4].

وقاس الشاطبي حذف (لا) التبرئة هنا على حذف (لا) النافية في القسَم، قال: "وقد حكى الأخفش من كلامهم: لا رجلَ وامرأةَ، بإسقاط التنوين. وهو نادرٌ لا يعتدُّ به. وقد تُؤُوِّل على أن يكون على حذف «لا» وهي مرادةٌ، كما حذفت في باب القسم وهي مرادة، كقوله تعالى: ﴿قالُوا تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يوسُفَ﴾"[5].

لكن هذا الذي ذكره الشاطبي قياس مع الفارق، فإن (لا) في الآية لم تعمل، وتقديرها يوجبه المعنى، وليس الأمر كذلك في (لا رجلَ وامرأةَ).

---

[1] ينظر شرح التسهيل 68/2، والتصريح 243/1، وشرح السيوطي على الألفية 179-180،

[2] بتصرف: شرح ابن عقيل 373/1

[3] شرح كتاب سيبويه 3/ 25

[4] شرح الكافية الشافية 1/ 526

[5] المقاصد الشافية 2/ 443

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقاسه الدماميني على جواز حذف اسم (لا) المبني، قال: "حكى أبو الحسن: (لا رجلَ وامرأةَ) بفتح المعطوف على تقدير: ولا امرأةَ، فحذفها وأبقى حكمها، وليس هذا ببعيد ألبتة؛ لأن نظيره متفق على ثبوته، لكنه على العكس من المحذوف والثابت، وهو (لا عليك)؛ إذ تقديره: لا بأسَ عليك"[1].

وهذا أيضا قياس مع الفارق، فإن في قولهم (لا عليك) حذف المعمول مع بقاء العامل، في حين أن نحو (لا رجلَ وامرأةَ) حذف العامل الضعيف مع بقاء عمله في المعمول.

وقد أجاز الدكتور فاضل السامرائي (لا رجلَ وامرأةَ في الدار)، من غير نية (لا)، وفرَّق في المعنى بين ذكر (لا) وعدم ذكرها، وذلك أنه إذا قيل: (لا رجلَ ولا امرأةَ في الدار)، فهذا نصٌّ في نفي كلا الجنسين، أي ليس في الدار أحد من هذين الجنسين، وإذا قيل (لا رجلَ وامرأةَ في الدار)، فإن معناه محتمل لأن يكون كمعنى الأول وهو نفي وجود هذين الجنسين، سواء أكانا مجتمعين أم كل جنس بمفرده، ويحتمل نفي وجود الجنسين مجتمعين، لكن يمكن أن يكون فيها جنس الرجال وحده، أو جنس النساء وحده[2].

وقد قاس ما ذكره على ما يجوز في نحو (لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار)، و(لا رجلٌ وامرأةٌ في الدار).

والحق أنه برفع الاسمين في المثالين السابقين لا إشكال فيه، وهذان المعنيان واردان، فإنَّ (لا) إن لم تعمل عمل (إنَّ) كانت محتملة لنفي الجنس أو لنفي الوحدة، فإن عملت عمل (إنَّ) دلت على أنها نصٌّ في نفي الجنس. ورفع (امرأة) مع عدم تكرار (لا) في نحو (لا رجلٌ وامرأةٌ في الدار) ظاهر، فإما أن تكون معطوفة على (رجل) والواو عاطفة، أو تكون مبتدأ والواو استئنافية أو حالية.

لكن (لا رجلَ وامرأةَ في الدار) إذا لم تكن (لا) منوية، فلا وجه لفتح امرأة.

والذي يترجح عندي أن الأقرب إلى الصواب ما ذهب إليه النحويون من منع ذلك والحكم عليه بالشذوذ؛ وذلك لأن (لا) إنما عملت حملا على (إنَّ) فهي فرع عليها، و(إنَّ) عملت لشبهها الأفعال فهي كذلك فرع،

[1] تعليق الفرائد 4/ 121

[2] معاني النحو 1/ 374

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فـ(لا) إذن عامل ضعيف كونها فرعًا على فرع، وهو فوق ذلك حرف، وحذف الحرف وبقاء عمله شاذ إلا في مواطن[1]، ولذا حكم النحويون على ما حكاه الأخفش بالشذوذ.

وخلاصة القول، فإن ما ذهب إليه مبرمان من جواز حذف (لا) التبرئة، يحمل على حذفها مع نيتها، وإبقاء عملها، فإن كان أراد أنه جائز بقلة لوروده عن العرب فيما حكاه عنهم الأخفش فله وجه، وإن كان أراد أنه جائز بكثرة فلا.

4- لدى تكون ظرفا للأعيان دون المعاني

نقل السيوطي عن مبرمان أنه يرى أن (عند) تكون ظرفا للأعيان والمعاني، أما (لدى) فلا تكون ظرفا إلا للأعيان خاصة، قال: "و(لدى) لا تكون ظرفا للمعاني، بل للأعيان خاصة، يقال: عندي هذا القول صواب، ولا يجوز لديّ. ذكره ابن الشجري في أماليه، ومبرمان في حواشيه"[2].

ومعلوم أن (عند) تكون ظرف مكان نحو قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾[3]، أو زمان نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الصبر عند الصدمة الأولى»[4]، وهو ظرف غير متصرف[5]، فلا يخرج عن الظرفية إلا إلى حالة تشبهها وهي الجر[6] بـ (من) خاصة[7].

---

[1] ينظر المغني 420/2

[2] الهمع 122/2

[3] سورة البقرة، الآية 198

[4] صحيح البخاري، كتاب الجنائز، حديث رقم (1283)، صحيح مسلم، كتاب الجنائز، حديث رقم (2140).

[5] شرح المفصل 100/4

[6] ينظر: شرح التسهيل 234/2، وشرح الأشموني 489/1

[7] واختصت (من) بذلك لأنها أم الباب، التصريح 342/1، ولكثرة زيادتها في الظروف لم يعتد بدخولها إلا على مالا يتصرف، حاشية الخضري 451/1

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

و(لدى) بمعنى (عند)[1]، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [2]، أي: وما كنت عندهم[3].

إلا أن (لدى) تخالف (عند) في أمور، منها:

أن (عند) يكثر جرها بـ (من)[4]، كقوله تعالى: ﴿وَيلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللهِ﴾[5]، و(لدى) جرها ممتنع[6].

ومنها ما ذكره مبرمان من أن (عند) تكون ظرفا للأعيان والمعاني[7]، نحو "زيدٌ عندك"، و"عنده علمٌ بأمرك"، فالأُولى ظرف لعين، والثانية ظرف لمعنى، بخلاف (لدى) فقد ذكر ابن الشجري في أماليه[8] ومبرمان في حواشيه[9] أنها لا تكون ظرفا إلا للأعيان خاصة دون المعاني، يقال: "لديك مال"، ولا يقال: "لديك علم بالأمر".

---

[1] ينظر الكتاب 234/4، وشرح المفصل 100/4، وشرح الكافية للرضي 302/3 ,واللسان (لدى)، وشرح الأشموني 162/2

[2] سورة آل عمران، الآية 44

[3] تفسير ابن كثير 319/1

[4] (من) الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى (في) وأما (من) في نحو "جئت من عندك" وفي (هب لي من لدنك) فلابتداء الغاية، وحكم ابن مالك بزيادة (من) الداخلة على (قبل) و(بعد) وأخواتها. ينظر: شرح التسهيل 202/2، وحاشية الصبان 204/2

[5] سورة البقرة، الآية 79

[6] يرى النحاة أن (لدى) بمعنى (عند)، و(لدن) بمعنى (من عند)؛ ولذا الأكثر في (لدن) جرها بـ(من)، و(لدى) جرها ممتنع، ولم ترد في القرآن مجرورة بمن مطلقا. وقد جوز ابن منظور جر (لدى) بـ (من) إذا كانت بمعنى (من عند) قال: "يقال ... جاءني أمر من لديك، أي من عندك، وقد يحسن (من لديك) بهذا المعنى (اللسان: لدى)، وينظر: شرح الأشموني 162/2، وحاشية الشيخ يس العليمي على التصريح 45/2

[7] ينظر شرح التسهيل: 235/2، والارتشاف 1452/3

[8] أمالي ابن الشجري: 1/ 341

[9] ينظر: المغني 316/1، وشرح الكافية للرضي 302/3

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتابعهما على ذلك جماعة كابن هشام[1] والأشموني[2] والصبان[3].

قال الصبان: "ثم رأيت بعضهم ردَّ المنع بقوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾"[4].

وأقول: يَرُدُّ القولَ بمنع كون (لدى) ظرفا للمعاني، شواهدُ جاءت في فصيح الكلام على خلاف ذلك، ففي القرآن الكريم وردت (لدى) في اثنين وعشرين موضعا، أكثرها كان مظروف (لدى) فيها عينا لا معنى، نحو قوله تعالى: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاظِمِينَ﴾[5]، و﴿قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾[6]، و﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[7]، و﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾[8]، لكنها وردت في آيات أُخَرَ ظاهرها أن مظروف (لدى) فيها معنى، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ﴾[9].

قال ابن عطية: "فلا يبدل قولي ولا ينقص ما أبرمه كلامي، ... وقال الفراء معنى قوله: ما يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ ما يُكذب لديَّ، لعلمي بجميع الأمور"[10]. فالظرف (لديَّ) إذن إما متعلق بـ(القول)، أي لا يبدل قوله سبحانه، وإما أن يكون متعلقا بالتبديل، فلا يُكْذَبُ عنده سبحانه لكمال علمه[11]. وعلى كلا التقديرين فإن مظروف (لدى) معنى؛ وهو إما القول وإما التبديل.

---

[1] المغني 316/1

[2] شرح الأشموني 162/2

[3] حاشية الصبان 413/2

[4] حاشية الصبان 413/2

[5] سورة غافر، الآية 18

[6] سورة يوسف، الآية 54

[7] سورة المؤمنون، الآية 62

[8] سورة المزمل، الآية 12

[9] سورة ق، الآية 29

[10] المحرر الوجيز 5/ 164، 165

[11] مفاتيح الغيب 28/ 146

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وقوله تعالى عن ذي القرنين: ﴿كَذَلِكَ وَقَدْ أَحَطْنَا بِمَا لَدَيْهِ خُبْرًا﴾[1]، والذي عند ذي القرنين وأحاط علم الله به يشمل المحسوس والمعقول من ثروة وجند وقوة وأفعال[2].

ومثله قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ﴾[3]، وما لدى الرسل يشمل التبليغ وغيره[4]، فيدخل فيه المحسوس والمعقول.

وكذلك قوله تعالى: ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، وقد جاءت في موضعين:

الأول في قوله تعالى: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُراً كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[5]. قال مقاتل: "زُبُراً يعني قطعا... يعني فِرَقًا فصاروا أحزابا يهودا ونصارى وصابئين ومجوسا وأصنافا شتى كثيرة، ثم قال سبحانه: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ يقول كل أهل بما عندهم من الدين راضون به"[6].

ورجَّح الطبري أن يكون (زُبرًا) بمعنى الكتب، والمعنى أن كُلَّ فَرِيقٍ مِنْهُمْ دانَ بِكِتَابٍ غَيْرِ الْكِتَابِ الَّذِينَ دَانَ بِهِ الْفَرِيقُ الْآخَرُ، ثم قال: "وَقَوْلُهُ: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ يَقُولُ: كُلُّ فَرِيقٍ مِنْ تِلْكِ الْأُمَمِ بِمَا اخْتَارُوهُ لِأَنْفُسِهِمْ مِنَ الدِّينِ وَالْكُتُبِ فَرِحُونَ. مُعْجَبُونَ بِهِ، لَا يَرَوْنَ أَنَّ الْحَقَّ سِوَاهُ"[7].

وقال القرطبي: "(فَتَقَطَّعُوا) أَيِ افْتَرَقُوا، يَعْنِي الْأُمَمَ، أَيْ جَعَلُوا دِينَهُمْ أَدْيَانًا بَعْدَ مَا أُمِرُوا بالاجتماع. ثم ذكر تعالى أن كُلًّا مِنْهُمْ مُعْجَبٌ بِرَأْيِهِ وَضَلَالَتِهِ وَهَذَا غَايَةُ الضَّلَالِ"[8].

[1] سورة الكهف، الآية 91

[2] ينظر: البحر المحيط 224/7، والتحرير والتنوير 30/7

[3] سورة الجن، الآية 28

[4] ينظر البحر المحيط 308/10، والتحرير والتنوير 251/12

[5] سورة المؤمنون، الآية 53

[6] تفسير مقاتل بن سليمان 3/ 159

[7] تفسير الطبري 17/ 63

[8] تفسير القرطبي 12/ 129

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فالمراد بـ(ما) في قوله تعالى ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ قد يكون الكتب وهو من الأعيان، لكنه كذلك قد يراد به الدين أو الرأي والضلالة كما ذكر المفسرون، وهو من المعاني.

والموضع الثاني في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾[1]، وسواء أريد بالذين فرقوا دينهم أهل القبلة من أهل الأهواء والبدع، أم أهل الكتاب من اليهود والنصارى، فقد قيل في تفسير قوله تعالى ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾: كل أهل ملة بما عندهم من الدين راضون به[2]، مفتونون بآرائهم معجبون بضلالهم[3]. فجاء مظروف (لدى) في الآية معنى أيضا.

وكذلك في قوله تعالى ﴿يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ﴾[4] فالظاهر أن مظروف (لدى) هو الخوف، وهو معنى[5].

وكذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ﴾[6] فنهاهم عن الاختصام عنده سبحانه، والاختصام معنى[7].

ومن الشواهد الشعرية على أن (لدى) تكون ظرفا للمعاني قول الربيع ابن أبي الحقيق:

سائل بنا خابر أكمائنا والعلم قد يلفى لدى السائل[8]

والعلم هنا معنى، ووقعت "لدى" ظرفا له.

وقال قيس بن الخطيم:

---

[1] سورة الروم، الآية 32

[2] تفسير مقاتل بن سليمان 3/ 414، وتفسير الطبري 18/ 498، وتفسير القرطبي 14/ 32

[3] المحرر الوجيز 4/ 337

[4] سورة النمل، الآية 10

[5] ينظر تفسير الطبري 18/ 16

[6] سورة ق، الآية 28

[7] مفاتيح الغيب 28/ 146

[8] الأكماء: جمع الكمِيَ وهو الشجاع (اللسان: كمى)، وجاء في طبقات الشعراء 107، والبيان والتبيين 184/1.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ألا من مبلغ الأكفاء عني فلا ظلم لديَّ ولا افتراء[1]

فوقع "لدى" ظرفا للظلم والافتراء، وهي من المعاني.

وذكر الصبان أن البعض قد استظهر أن امتناع كون مظروف (لدى) معنًى نادرٌ لا ممتنع، ورأى أنه قد يوجه بأنهم كثيرا ما يعطون المعقول حكم المحسوس[2].

وأقول: وروده في الآيات السابقة يرد القول بالمنع والندرة.

وخلاصة القول، فإن قول مبرمان بأن (لدى) لا تكون ظرفا للمعاني قول مرجوح، لورود ذلك في فصيح الكلام.

5- الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية:

ذكر السيوطي[3] أن مذهب مبرمان في الفاء الداخلة على إذا الفجائية أنها عاطفة لجملة (إذا) ومدخولها على الجملة قبلها[4]، ونسب هذا القول لمبرمان كثير من النحويين[5].

والقول بأن هذه الفاء عاطفة هو ظاهر كلام المبرد، قال: "وذلك قولك (جئتك فإذا زيد) و(كلمتك فإذا أخوك)، وتأويل هذا جئت ففاجأني زيد، وكلمتك ففاجأني أخوك"[6]، والفاء بهذا التأويل عاطفة.

---

[1] الكامل في التاريخ 528/1.

[2] ينظر: حاشية الصبان 413/2

[3] ينظر: الهمع 134/2

[4] ينظر: سر صناعة الإعراب 271/1، وشرح الكافية للرضي 243/1، والارتشاف 1987/1، والجنى الداني 70، والمغني 335/1

[5] ممن نسبه إلى مبرمان: ابن جني في الخصائص 3/ 323، وابن يعيش في شرح المفصل 3/9، والرضي في شرح الكافية 243/1، وابن عقيل في المساعد 1/ 510

[6] قال في المقتضب 178/3

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

واختار هذا المذهب الشلوبين الصغير[1]، وابن يعيش[2] والمالقي[3] وابن جني في أحد قوليه[4].

وأصل المسألة أن جواب الشرط إذا امتنع جعله شرطا لزمته الفاء[5]، والفاء هي أَوْلى الحروف بربط جواب الشرط بالشرط لمناسبتها للجزاء معنى؛ لأن معناها التعقيب بلا فصل، والجزاء تعقيب للشرط كذلك؛ لأن المعلول ينبغي أن يقع ثاني العلة بلا مهلة، ولذلك اختيرت الفاء لتربط ما كان علة وسببًا[6]، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾[7]، وقوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾[8]، قال الأخفش: "قال: (فقتله) لأن اللقاء كان علة للقتل"[9].

وقد تنوب (إذا) الفجائية عن الفاء في ربط الجواب بالشرط[10]، لما فيها من معنى الإتباع كذلك، فإنها تقتضي عملين تكون المفاجاة مسببة بينهما حادثة عنهما[11]، ولأنها لا تكون إلا مبنية على كلام سابق[12]، ومن نيابتها عن الفاء الرابطة للجواب قوله تعالى: ﴿وإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُم يَقْنطُونَ﴾[13].

فإن وقعت (إذا) في جواب شرط لم تدخل عليها الفاء لأنها بمنزلتها، ولا يجمع بين حرفين لمعنى[14].

---

[1] الهمع 135/2

[2] شرح المفصل 3/9

[3] رصف المباني 376

[4] اختار ابن جني رأي ميرمان في الخصائص 323/3، في حين نصَّ في سر صناعة الإعراب على أن رأي المازني هو أصح الأقوال 271/1

[5] أوضح المسالك 189/4

[6] ينظر: الكتاب 63/3، والمسائل المنثورة ١٧٢، وشرح الكافية للرضي 412/4

[7] سورة الجن، الآية 13

[8] سورة الكهف، الآية 74

[9] معاني القرآن للأخفش 436/2

[10] ينظر معاني القرآن للأخفش 475/2، والمغني 178/1

[11] ينظر سر صناعة الإعراب 265/1، والبرهان 187/1

[12] ينظر شرح المفصل 3/9، والبرهان 125/4

[13] سورة الروم 36

[14] ينظر: شرح اللمع في النحو، للقاسم الضرير 272، وتوضيح المقاصد والمسالك 1284/3

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فإن لم يكن في الكلام شرطٌ وجب دخول الفاء عليها[1]، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾[2]، ونحو: "خرجتُ فإذا زيدٌ".

وقد اختلف النحويون في هذه الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها عاطفة، وهو قول مبرمان السابق ذكره.

الثاني: أنها زائدة للتوكيد، وهو مذهب المازني[3] والفارسي[4] واختاره ابن جني في "سر صناعة الإعراب"[5]، وزيادتها عندهم لازمة كزيادة الألف واللام في (الذي) وأخواتها.

وحجتهم في ذلك: أنه إذا كانت (إذا) للإتباع فالفاء زائدة هنا؛ استغناء بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء التي تفيد معنى الإتباع؛ كما استغني عنها إذا كان الكلام شرطا[6]، نحو قوله تعالى: ﴿وإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُم يَقْنطُونَ﴾. وذكروا أن زيادتها في نحو: "خرجت فإذا زيدٌ" لازمة كما زيدت الألف واللام في (الذي) وأخواتها زيادة لازمة[7]؛ ولذا لا تحذف.

---

[1] ينظر الهمع 134/2، والزمخشري لم يوجب ذلك بل جوز دخول الفاء وعدمه، قال: "إذا المفاجاة، وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى: ﴿إذا هم يقنطون﴾، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد، ولو قيل "إذا هي شاخصة" أو "فهي شاخصة كان سديدا" الكشاف 135/3، وظاهر كلام أبي حيان أنه موافق للزمخشري، قال: "يجوز دخول الفاء على إذا الفجائية في مثل خرجت فإذا السبع" الارتشاف 1987/4

[2] سورة طه، الآية ٢٠

[3] ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٧١/1، وشرح المفصل 3/9، وشرح الكافية للرضي 243/1، والجنى الداني 70، والهمع 134/2

[4] ينظر: الارتشاف 1987/4، والجنى الداني 70، والمغني 335/1، والبديع في علم العربية 1/ 635

[5] 271/1

[6] ينظر سر صناعة الإعراب 273/1

[7] سر صناعة الإعراب 271/1-272

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الثالث: أنها للإتباع كفاء الجواب، فدخولها على حد دخولها في جواب الشرط، أو أنها في جواب شرط مقدر[1]، وهو مذهب أبي إسحاق الزيَّادي[2] والزجاج[3].

وحجتهم أنه لا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها[4].

ويترجح عندي أن مذهب مبرمان هو الأقرب للصواب؛ لأن المعنى يدل على العطف إذ المعنى: "خرجتُ ففاجأني زيدٌ"، والفاء في هذا عاطفة لا محالة، كذلك ما كان بمعناها[5].

ويؤيد هذا القول وقوع (ثم) في موقعها[6] في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾[7].

فإن اعترض بأن ذلك يفضي إلى عطف الجملة الاسمية على الفعلية، قيل: إن ذلك جائز وإن كان خلاف الأولى[8]، يقال: "قام زيد وعمرو أكرمته"، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[9] وقوله تعالى: ﴿عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[10].

---

[1] ينظر: شرح الكافية للرضي 243/1

[2] ينظر: سر صناعة الإعراب 271/1، وشرح المفصل 3/9، وشرح الكافية للرضي 243/1، والارتشاف 4/ 1987

[3] ينظر: الجنى الداني 70، والهمع 135/2

[4] ينظر المغني 335/1

[5] شرح المفصل 3/9

[6] ينظر: التذييل والتكميل 7/ 327، والهمع 135/2

[7] سورة الروم، الآية ٢٠

[8] ينظر شرح قطر الندى 218، وخص ابن جني جواز ذلك في الواو فقط دون الفاء، سر الصناعة (274/1)، وما قاله مردود بالآيات المذكورة في رد الاعتراض.

[9] سورة البقرة 89، وقد عطفت الحملة الاسمية على الفعلية بالفاء، وينظر التحرير والتنوير 603/1

[10] سورة المؤمنون 92، وقد عطفت الحملة الفعلية على الاسمية بالفاء، وينظر البحر المحيط 582/7، والبرهان 71/4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أما ما ذكره المازني فيضعفه أن الأصل أن تبقى الحروف على معناها ولا يحكم بزيادتها إلا بدليل[1]، ثم إنه لا يجوز إسقاطها هنا حتى يحكم بزيادتها، وحكم الزائد أنه يجوز طرحه دون أن يختل الكلام بذلك[2]، وادعاء أن عدم جواز حذفها لكون زيادتها لازمة لا دليل عليه، وتشبيه زيادتها بزيادة الألف واللام في (الذي) وأخواتها غير صحيح، إذ الأسماء الموصولة معرفة بصلتها، فدخول (أل) عليها لا يفيدها تعريفا إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان؛ ولذلك حكم بزيادتها[3]. أما الفاء في "خرجت فإذا زيدٌ" فيصح أن تبقى عاطفة، ولا موجب للقول بزيادتها.

وأما ما قاله الزيادي فيضعفه عدم وجود معنى الشرط والجزاء في "خرجت فإذا زيدٌ"[4] وإنما هو إخبار عن حال ماضية منقضية والشرط لا يصح إلا مع الاستقبال، ثم لو كان في الكلام معنى الشرط لاستغنى بما في (إذا) من معنى الإتباع عن الفاء[5] كما استغني عنها في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾[6].

فخلاصة القول عندي أن مذهب مبرمان هنا يترجح على غيره لأن المعنى يدل عليه، كما أن القولين الآخرين يردهما إما المعنى وإما الصناعة.

6- مسألة: تفسير الضاد الضعيفة

حروف العربية الأصول تسعة وعشرون حرفا، وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء، والقاف، والكاف، والجيم، والشين، والياء، والضاد، واللام، والراء، والنون، والطاء، والدال، والتاء، والزاي، والسين، والصاد، والظاء، والذال، والثاء، والفاء، والباء، والميم، والواو[7].

---

[1] ينظر الإنصاف 459/2

[2] شرح المفصل 4/9

[3] أوضح المسالك 162/1

[4] ينظر: سر صناعة الإعراب 273/1، وشرح المفصل 3/9

[5] بتصرف: سر صناعة الإعراب 273/1

[6] سورة التوبة، الآية 58

[7] هذا ترتيب ابن جني لهذه الحروف، سر صناعة الإعراب 1/ 59

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

و"قد أشبه بعضُ هذه الحروف بعضًا فاكتسى طرفا من مخرجه، فتولّد من ذلك حروفٌ هي فروعٌ على الحروفِ الأُوَلِ المذكورة"[1].

ومن هذه الفروع حروف مستحسنة تكثر عند العرب، ويؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والشعر، وهي: النون الخفيفة (ويسميها بعضهم الخفيَّة)، والهمزة التي بين بين، وألف الإمالة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم[2].

ومنها حروف غير مستحسنة ولا كثيرةٍ في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف[3]، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء[4].

أما الحروف الأصول التي عدتها تسعة وعشرون فواضحة معلومة لا تحتاج إلى تفسير[5]، وأما الحروف الأخرى المستحسن منها وغير المستحسن فإنها لا تدرك إلا بالمشافهة كما نص على ذلك سيبويه[6].

وقد ذكروا من هذه الحروف حرفا سماه سيبويه "الضاد الضعيفة"، فما هي هذه الضاد؟

قال سيبويه: "وهذه الحروف ... لا تتبين إلا بالمشافهة، إلا أن الضاد الضعيفة تتكلف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلفتها من الجانب الأيسر وهو أخف، لأنها من حافة اللسان مطبقةٌ، لأنك جمعت في الضاد تكلف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين. وهي أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط

---

[1] البديع في علم العربية 2/ 607

[2] الكتاب لسيبويه 4/ 432، وسر صناعة الإعراب 1/ 59، الشافية في علمي التصريف والخط 96

[3] هذه عبارة سيبويه لهذا الحرف: الكتاب لسيبويه 4/ 432، وعبارة الزمخشري "الكاف التي كالجيم" المفصل 546

[4] الكتاب لسيبويه 4/ 432، وسر صناعة الإعراب 1/ 59، والمفصل 546، وزاد بعضهم: الشين التي كالزاي، والجيم التى كالزاى، والقاف التي كالكاف، واللام المفخمة، إلا مع اسم الله تعالى إذا كان قبله فتحة أو ضمّة؛ فإنّه مطّرد. الارتشاف 1/ 16

[5] شرح كتاب سيبويه للسيرافي 5/ 387

[6] الكتاب لسيبويه 4/ 432

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حروف اللسان، فسهل تحويلها إلى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسل من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان، كما كانت كذلك في الأيمن"[1].

قال ابن خروف في تفسير الضاد الضعيفة: "هي المحرفة من مخرجها يمينًا أو شمالاً كما ذكر سيبويه"[2].

وسيبويه ذكر آلية نطق هذا الحرف، وبعض صفاته، فهو حرف متكلف من إحدى الجانبين، وهو حرف مطبق وفيه استطالة، يخالط مخرج غيره من حروف اللسان.

لكن وصف سيبويه لهذا الحرف فيه شيء من الغموض، ولذا اختلف العلماء في تفسير هذه الضاد الضعيفة، وأي حروف اللسان تخالطها.

فذكر السيوطي أن مبرمان فسرها بأنها **ثاء قُرِّبت من الضاد**، فكلمة "أثر" مثلا ينطقونها "أضَر"، قال: "وضاد ضَعِيفَة نَحْو "أضَر" فِي "أثر"، يقربون الثَّاء من الضَّاد، كَذَا فسَّر مبرمان الضَّاد الضعيفة"[3].

وقد وافق ابنُ عصفورٍ مبرمانَ على هذا تفسير، قال: "والضاد الضعيفة، يقولون في "اثْرُدْ لَهُ": اضْرُدْ لَهُ، يُقرّبون الثاء من الضاد. وكأنَّ ذلك في لغة قوم ليس في أصل حروفهم الضاد، فإذا تكلَّفوها ضعف نطقهم بها لذلك"[4].

وتعقيب ابن عصفور في الحقيقة لا يتوافق مع تفسيره للضاد الضعيفة وتمثيله لها، فإنه إذا لم تكن الضاد في أصل حروفهم وتكلفوها فضعفت في نطقهم، فإن التغيير إنما هو لحرف الضاد بحيث تكون حرفا آخر، لا العكس. ولذا قال أبو حيان بعد نقله لنص مبرمان: "وفي تفسير الضاد الضعيفة بهذا، وفي تمثيله نظر،

[1] الكتاب لسيبويه 4/ 432، 433

[2] الارتشاف 1/ 15، والمساعد 4/ 245

[3] همع الهوامع 454/3، وينظر نسبة هذا التفسير إلى مبرمان في: شرح الكتاب للسيرافي 5/ 390، والنكت في تفسير الكتاب 3/ 400، وأسرار العربية 287، والارتشاف 1/ 16

[4] الممتع الكبير في التصريف 423

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والذي يظهر أن الضاد الضعيفة التي هي تقترب من الثاء، عكس ما قال مبرمان وابن عصفور، فتقول في اضرب زيدًا: اثرب زيدًا، بين الضاد والثاء"[1].

ويبدو أن الدكتور تمام حسان يرى في الضاد الضعيفة ما رآه مبرمان، قال: "ولسنا نجد تمثيلًا لها في كتاب سيبويه، ولم نر فيه شرحًا لطابع ضعفها، ولكننا نعرف أن الضاد الفصيحة كانت تنطق بواسطة احتكاك هواء الزفير المجهور بجانب اللسان والأضراس المقابلة لهذا الجانب، ومن ثَمَّ يكون صوت الضاد الفصيحة من بين أصوات الرخاوة، مثله في ذلك مثل الثاء. ومن هنا وجدنا بعض العرب حين ينطقون كلمة تشتمل على صوت الثاء متلوًّا بحرف مفخم مجهور يحدث في نطق الثاء شيء من عدوى التفخيم والجهر الضعيفة، فتصير الثاء بذلك ضادًا ضعيفة"[2].

ومنهم من فسر الضاد الضعيفة بأنها **بين الضاد والظاء**، فتخرج من طرف اللسان وأطراف الثنايا.

قال ابن الحاجب: "يعني التي لم تقو قوة الضاد المخرجة من مخرجها، ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها، فكأنها بينهما، كما ينطق بها أكثر الناس اليوم ممن يقصد الفرق بينها وبين الظاء"[3]. وجعل السيرافي[4] والأعلم[5] وابن يعيش[6] هذا التفسير محتملا.

وهذان الحرفان الضاد والظاء تقاربا في الصفات فكلاهما مجهور مطبق رخو، إلا أن الضاد قويت بالاستطالة، والضاد الضعيفة في هذا التفسير وقعت بين هذين الحرفين فلا هي من مخرج الضاد الصحيحة، ولا هي من مخرج الظاء، بل بينهما.

[1] الارتشاف 1/ 16
[2] اللغة العربية معناها ومبناها 55
[3] الإيضاح في شرح المفصل 501/2
[4] شرح كتاب سيبويه للسيرافي 5/ 390
[5] النكت 3/ 400
[6] شرح المفصل 127/10، 128

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومنهم من فسرها بأنه **يحتمل أن الناطق بها ينطقها طاء**، قال السيرافي: "والضاد الضعيفة من لغة قوم ليس في أصل حروفهم ضاد، فإذا احتاجوا إلى التكلم بها من العربية اعتاصت عليهم فربما أخرجوها طاء[1]، وذلك أنهم يخرجونها من طرف اللسان وأطراف الثنايا"[2].

ومنهم من فسرها بأنها **ضاد تقرب من الذال**، قال أبو البقاء عبد الله العكبري: "وَالضَّاد الضعيفة الَّتِي تقرب من الذَّال"[3].

ونُقِل عن أبي علي الفارسي أنه قال في تفسيرها: "إذا قلت: ضرب ولم تشبع مخرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفف وتختلس، فيضعف إطباقها"[4].

وكأن الفارسي يجعل الضاد الضعيفة حرفا مهموسا، لا يعتمد الناطق به على المخرج، وتضعف فيه صفة الإطباق.

ويبدو أن حرف الضاد قد حصل له تطور مع الزمن، ولا شك أن وجود غير العرب في البلاد العربية في ذلك الزمان قد أثر في نطق هذا الحرف، قال السيرافي: "وأظن الذين تكلموا بهذه الأحرف المسترذلة من العرب خالطوا العجم؛ فأخذوا من لغتهم"[5].

وخلاصة القول، فكل واحد من هؤلاء العلماء السابق ذكر أقوالهم في تفسير الضاد الضعيفة ربما حاول أن يفسر ما سمعه في زمانه، أو ربما حاول أن يجتهد في تفسير نص سيبويه السابق.

لكن تفسير مبرمان للضاد الضعيفة بأنها ثاء تقترب من الضاد لا يستقيم، لأن الظاهر أنها ضاد انحرفت عن مخرجها وضعفت فنطقت حرفا آخر، لا العكس.

---

[1] كتبت في النسخة المحققة (ظاء) والظاهر أنه تصحيف، والتصحيح من كتابَيْ: النكت للأعلم 400/3، وشرح المفصل لابن يعيش 127/10، وقد ذكرا قول السيرافي بنصِّه وإن لم ينسباه إليه، وفي نصهما (طاء).

[2] شرح كتاب سيبويه للسيرافي 5/ 389، 390

[3] اللباب في علل البناء والإعراب 2/ 462

[4] الارتشاف 1/ 15، والمساعد 4/ 245، وهمع الهوامع 454/3

[5] شرح كتاب سيبويه للسيرافي 5/ 390

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين. وبعد،

فقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

- مبرمان أحد العلماء البارزين في عصره: أخذ العلم عن شيوخ أجلاء كالمبرد والزجاج، وأخذ عنه علماء مشهورون كالسيرافي والفارسي، لكنه كان ضنينًا بالأخذ عنه، ولعل هذا كان سببا في قلة تلامذته.
- ناقش البحث سِتَّ مسائل نحوية وصوتية نسبها السيوطي في كتابه "الهمع" إلى مبرمان، ترجح عند الباحثة منها اثنتان، ورأت ثلاث منها مرجوحة.

فأما التي رُجح فيها قول مبرمان فهي:

1- أن الفعل أو الحرف إن قصد لفظه صار اسما.

2- كون الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية عاطفة.

وأما التي عُدَّ فيها قول مبرمان مرجوحا فهي:

1- منع وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (العل)، والراجح جوازه لوجود الشواهد على ذلك.

2- منع أن تكون (لدى) ظرفا للمعاني، والراجح أن ذلك قليل لا ممتنع لوجود الشواهد على ذلك.

3- تفسير مبرمان للضاد الضعيفة بأنها ثاء تقترب من الضاد، والراجح أنها ضاد انحرفت عن مخرجها وضعفت فنطقت حرفا آخر، لا العكس.

وتبقى مسألة تجويز حذف (لا) التبرئة مع بقاء عملها وفاقا للأخفش، فإن أراد مبرمان أن ذلك جائز بقلة لوروده عن العرب فيما حكاه عنهم الأخفش فله وجه، وإن كان أراد أنه جائز بكثرة فلا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثبت المصادر والمراجع

1. القرآن الكريم
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ت: د.رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ 1998م
3. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ت: بركات يوسف هبُّود، دار الأرقم، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ – 1999م
4. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج النحوي، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة 1420هـ –1999م
5. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، مايو 2002م
6. الأمالي، أبو على القالي، المكتبة العصرية، ت: صلاح بن فتحي هلل وسيد بن عباس الجليمي، حيدار، بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ – 2001م
7. أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، ت: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1413هـ – 1991م
8. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ – 1982م
9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحوين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت 1418هـ – 1997م
10. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، 1431هـ – 2001م
11. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الدوني، ت: أ.د إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، 1425هـ – 2005م
12. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الاندلسي، دار الفكر، 1412هـ – 1992م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13. البداية والنهاية، ابن الكثير، ت عبد الرحمن اللاوقي، ومحمد غازي بيضون، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية 1417هـ - 1997م

14. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير، ت: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ

15. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ت: محمد أبو الفضل ابراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى 1425هـ - 2004م

16. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا - بيروت 1419هـ - 1998م

17. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ت: بركات يوسف هبود، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م

18. البيان والتبيين، لأبي عثمان الجاحظ، ت: على بو ملحم، دار ومكتبة الهلال 2002م

19. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، (الجزء الخامس) ت: د.حسن هنداوي، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى 1422هـ - 2002م

20. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، (الجزء السابع) ت: د.حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى 1429هـ - 2008م

21. التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، دار الفكر (د.ط) (د.ت)

22. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني، ت: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م

23. تفسير التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون تونس، (د.ط) (د.ت)

24. تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، محمد بن جرير الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م

25. تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن كثير، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، 1422هـ - 2001م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

26. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية 1384هـ - 1964م

27. تفسير مقاتل بن سليمان، أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي، ت: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى 1423هـ

28. تهذيب سيرة ابن هشام، عبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، دار البحوث العلمية، الكويت (د.ط) (د.ت)

29. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين العتيبي، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية 1414هـ - 1993م

30. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي، ت: عبد الرحمن على سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1422هـ - 2001م

31. الجني الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، ت: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ - 1992م

32. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: تركي المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م

33. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ت: د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، الطبعة الأولى 1425هـ - 1999م

34. الحماسة البصرية، صدر الدين علي بن الحسن البصري، ت: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، 1403هـ - 1983م

35. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، قدم له ووضع هوامشه وفهرسه د. محمد نبيل طريقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م

36. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد على النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ط) (د.ت)

37. درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي الحريري، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، (د.ط) (د.ت)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

38. ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، ت: محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف، بيروت، الطبعة الأولى 1402هـ – 1982م

39. ديوان امرئ القيس، ت: مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1403هـ – 1983م

40. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، ت: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة (د.ت)

41. ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، ت: مجيد مراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1413هـ – 1993م

42. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1407هـ – 1987م

43. ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر، بيروت، (د.ط) (د.ت)

44. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن المالقي، ت: أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (د.ط) (د.ت)

45. سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، ت: محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ – 2000م

46. سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى 1420هـ – 1999م

47. الشافية في علمي التصريف والخط، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب، ت: د.صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م

48. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله المصري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا 1415هـ – 1995م

49. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد بن الإمام محمد بن مالك، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1420هـ – 2000م

50. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن علي بن محمد الأشموني، ت: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ – 1998م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

51. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن مالك، ت: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م

52. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن بن خروف، ت: د.سلوى عرب، منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة 1419هـ

53. شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، ت: محمد صالح الفرسي، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى 1420هـ - 1999م

54. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت 1309هـ - 1988م

55. شرح قطر الندى وبلّ الصدى، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، الطبعة الرابعة 1421هـ - 2000م

56. شرح كافية ابن الحاجب، رضى الدين الاستراباذي، ت: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م

57. شرح كافية ابن الحاجب، الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي، ت: علي الشوملي، دار الكتب للنشر والتوزيع، وار الأمل، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م

58. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1402هـ - 1982م

59. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 2008م

60. شرح اللمع في النحو، القاسم بن محمد الواسطي الضرير، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م

61. شرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوي، عالم الكتب (د.ط) (د.ت)

62. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الثانية، 1419هـ - 1999م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

63. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م

64. طبقات الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ت: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية 1408هـ - 1988م

65. العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي، ت: أبو هاجر محمد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت 1422هـ

66. الكامل في التاريخ، عز الدين ابن الأثير، ت: أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثالثة 1418هـ - 1998م

67. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان، ت: د.عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1427هـ - 2006م

68. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الإمام محمد بن عمر الزمخشري، ت: مصطفى حسين أحمد، دار الكتاب العربي

69. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، ت: د.عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م

70. لسان العرب، ابن منظور، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1416هـ - 1996م

71. اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان عمر، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، (د.ط) (د.ت)

72. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مجلس النشر العالي، العدد 97، السنة الخامسة والعشرون، شتاء 2007م

73. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الأندلسي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ

74. المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، ت: د.الشريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الطبعة الأولى 1424هـ - 2004م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

75. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ت: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة الأولى 1400هـ

76. معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش، ت: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1411هـ – 1990م

77. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 1420هـ – 2000م

78. معجم الأدباء، شهاب الدين ياقوت الحموي، ت: عمر الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ – 1999م

79. معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت 1376هـ – 1957م

80. المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وآخرون، مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية إستانبول (د.ط) (د.ت)

81. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ – 1998م

82. مفاتيح الغيب، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ – 2000م

83. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري، ت: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولى، 1993م

84. المقتضب، أبو العباس المبرد، ت: د.محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي القاهرة، الطبعة الثالثة، 1415هـ – 1994

85. الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى 1996م

86. منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، عبد الأمير محمد الورد، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ومكتبة دار التربية، بغداد، الطبعة الأولى 1395هـ – 1975م

87. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري، ت: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، 1420هـ – 1999م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

88. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م

89. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م